

التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

حققت قيمة التجارة الإجمالية العربية في عام 2008 زيادة من جانب الصادرات بنحو 32.5 في المائة لتصل إلى نحو 1,050 مليار دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة المطردة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. كما سجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة 32.2 في المائة، لتبلغ قيمتها حوالي 702 مليار دولار، ولقد أتت زيادة الواردات العربية لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية. وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى 6.7 في المائة، كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى 4.3 في المائة.

ولقد جاء الأداء الجيد للتجارة الخارجية العربية على الرغم من تعرض التجارة العالمية إلى الأزمة المالية العالمية والتي تفاقمت خلال الربع الأخير من عام 2008، حيث واجهت المصارف الكبرى شح السيولة ترتب عنه تضائل الموارد المالية المتاحة لتمويل التجارة العالمية. كما تأثر أيضاً تمويل التجارة العربية في ضوء عزوف المصارف العاملة في الدول العربية عن المخاطرة والتفريط في الموارد المالية المتاحة لديها. ولقد قام عدد من الدول العربية بضخ السيولة في الجهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الإقراض بما في ذلك تمويل التجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم عدد من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية المتخصصة بتوفير التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة وتذليل الصعوبات الناجمة عن الأزمة.

وبالنسبة لتطور اتجاهات التجارة العربية، سجلت قيمة الصادرات العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين زيادات بدرجات متفاوتة، فقد تراجع حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية، في حين ارتفعت حصة الدول الآسيوية (اليابان، الصين والهند). وفيما يخص اتجاهات الواردات فقد ارتفعت قيمتها من جميع المصادر الرئيسية وبنسب متفاوتة أيضاً، غير أن مساهمة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول الآسيوية في الواردات العربية الإجمالية تراجعت في حين ارتفعت حصة الواردات العربية من باقي دول العالم. أما فيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد ارتفعت قيمتها ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة التجارة الخارجية الإجمالية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، مما أدى إلى تراجع مساهمتها في التجارة الإجمالية.

أما فيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الإجمالية في عام 2008 في جانب الصادرات، فقد تزايدت أهمية كل من الوقود المعدني، الذي يشكل نحو 78 في المائة من الصادرات الإجمالية العربية وكذلك المنتجات الكيماوية، بينما تراجع أهمية المصنوعات والأغذية والمشروبات في الصادرات الإجمالية. وفي جانب هيكل الواردات الإجمالية، فقد ارتفعت حصة الأغذية والمشروبات، في حين لم تتغير كثيراً حصة كل من الآلات ومعدات النقل، التي تشكل حوالي ثلث الواردات الإجمالية العربية وكذلك المصنوعات والمنتجات الكيماوية.

وفيما يتعلق بالتطورات في تنافسية الصادرات العربية، فإن أحدث المؤشرات المتوفرة عن التنوع والتركز السلعي لعام 2007 مقارنة مع عام 2004 تشير إلى زيادة تركيز صادرات السلع الرئيسية للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وذلك في ضوء الزيادة الكبيرة في الأهمية النسبية لصادراتها النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية. وفي جانب تنافسية الصادرات العربية للمجموعات السلعية غير النفطية، يشير مؤشر كفاءة التجارة العالمية الصادر عن مركز التجارة الدولي أنه بالنسبة للمنتجات الزراعية تعتبر صادرات سورية ثم المغرب فمصر أكثر الصادرات العربية تنافسية في الأسواق العالمية. أما بالنسبة للأغذية المصنعة، فإن المغرب ثم سورية فتونس والسعودية تعتبر أكثر الصادرات العربية تنافسية في الأسواق العالمية. وبالنسبة للإلكترونيات فإن صادرات تونس ثم المغرب فمصر تعتبر أكثر الصادرات العربية تنافسية دولياً. وبخصوص الملابس الجاهزة، فإن صادرات كل من تونس ثم المغرب فسورية تشكل أكثر الصادرات العربية تنافسية في الأسواق العالمية.

التجارة الخارجية الإجمالية

أداء التجارة الإجمالية

ارتفعت قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية كمجموعة في عام 2008 حيث زادت الصادرات بنسبة 32.5 في المائة لتبلغ حوالي 1,050 مليار دولار في عام 2008 مقارنة مع حوالي 792 مليار دولار في عام 2007. كما ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى ما نسبته 6.7 في المائة مقارنة مع نسبة 5.7 في المائة في العام 2007. ويلاحظ أن قيمة الصادرات العربية قد تضاعفت خلال السنوات الخمس الماضية للفترة 2004-2008. ومن جانب الواردات العربية، فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 32.2 في المائة في عام 2008 مقارنة مع نسبة زيادة بلغت 32.5 في المائة في العام السابق. ولقد وصلت قيمة الواردات العربية إلى نحو 702 مليار دولار مقارنة بنحو 531 مليار دولار في العام 2007، وازداد وزن الواردات العربية في الواردات العالمية ليبلغ 4.3 في المائة مقارنة مع 3.8 في المائة في عام 2007.

ويعزى ارتفاع قيمة الصادرات العربية بشكل رئيسي إلى الزيادة المطردة في أسعار النفط العالمية خلال الفترة يناير- يوليو 2008 حيث تصاعدت هذه الأسعار من مستوى 88.4 دولار للبرميل ووصلت إلى أعلى مستوى لها في يوليو 2008 (131.2 دولار للبرميل)، ثم أخذت في التراجع بعد ذلك لتبلغ أدنى مستوى لها في ديسمبر 2008 (38.6 دولار للبرميل). وبالنسبة للعوامل المؤثرة في زيادة قيمة الواردات العربية، فقد أتت هذه الزيادة لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي ودعم النمو الحاصل في معظم الدول العربية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد كل من النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له، والسلع الغذائية التي تعتبر غالبية الدول العربية مستورداً صافي لها، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
التجارة الخارجية الإجمالية العربية
2008-2004

معدل التغير السنوي للفترة (2008-2004) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار)					
	*2008	2007	2006	2005	2004	*2008	2007	2006	2005	2004	
27.0	32.5	16.3	21.7	38.7	31.9	1,049.8	792.3	681.0	559.6	403.3	الصادرات العربية
24.9	32.2	32.5	14.8	20.9	34.2	701.6	530.7	400.6	348.9	288.5	الواردات العربية
14.6	14.0	15.0	15.8	13.5	16.8	15,735.4	13,808.9	12,005.2	10,370.5	9,133.2	الصادرات العالمية
14.3	14.7	13.2	15.8	13.4	16.9	16,169.1	14,092.5	12,448.9	10,747.9	9,477.0	الواردات العالمية
						6.7	5.7	5.7	5.4	4.4	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)
						4.3	3.8	3.2	3.2	3.0	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)

* بيانات أولية.
المصادر :- الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ومصادر وطنية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، يونيو 2009.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2008، فقد ارتفعت صادرات جميع الدول العربية، وسجلت عمان أعلى نسبة زيادة بلغت 52.8 في المائة، أما بالنسبة لبقية الدول العربية، فقد تراوحت هذه الزيادات في الصادرات بين أعلى نسبة 39.2 في المائة (الأردن والكويت) وأدنى نسبة 10.3 في المائة (سورية). ولقد سجلت الدول غير النفطية مثل الأردن وجيبوتي والمغرب ولبنان زيادات ملحوظة في صادراتها بلغت نسبة 39.2 في المائة و31.0 في المائة و30.0 في المائة و23.5 في المائة على التوالي. ويعزى نمو الصادرات في الأردن إلى زيادة صادرات المواد الخام من البوتاس والفوسفات والأسمدة الكيماوية وذلك نتيجة لارتفاع أسعارها العالمية، وفي المغرب إلى زيادة صادرات الأسمدة الكيماوية والمنتجات الزراعية، في ضوء تحسن الظروف المناخية فيها. وأما في لبنان فيعزى نمو الصادرات إلى ارتفاع صادرات السلع الزراعية والمصنوعات الأساسية في اتجاه دول الخليج العربية والعراق ودول أوروبا الشرقية، والتي شهدت معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال الفترة نفسها، الملحق (1/8).

وبالنسبة لأداء واردات الدول العربية فرادى في عام 2008، فقد سجل العراق أعلى نسبة زيادة في الواردات بلغت 88.6 في المائة. وقد جاءت الزيادة الملحوظة في واردات العراق لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي لإعادة البناء

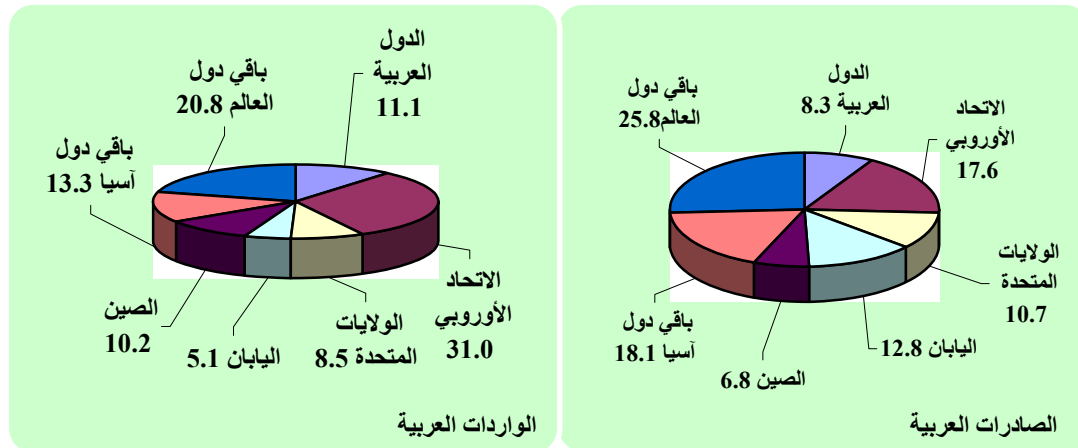
والتعمير، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وقد حققت ثمان دول عربية هي عمان، الجزائر، جيبوتي، لبنان، الإمارات، ليبيا، البحرين والمغرب زيادات في وارداتها تراوحت نسبتها بين 30.5 في المائة و44.4 في المائة، وحققت سبع دول أخرى زيادات في الواردات تراوحت نسبتها بين 20.9 في المائة و29 في المائة وهي قطر، الكويت، اليمن، الأردن، مصر، السعودية وتونس. وأخيراً، سجلت أربع دول وهي السودان، الصومال، موريتانيا وسورية زيادات في وارداتها تراوحت نسبتها بين حوالي 6.6 في المائة و18.1 في المائة.

اتجاهات التجارة الخارجية الإجمالية

ارتفعت قيمة التجارة الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين بنسب متفاوتة في عام 2008. ففي جانب اتجاه الصادرات العربية، استمرت قيمة الصادرات العربية إلى الصين في تسجيل أعلى زيادة بلغت نسبتها 62.5 في المائة. وحلت بعدها الزيادة في الصادرات العربية إلى اليابان بنسبة 43.7 في المائة، ثم جاءت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة بنسبة زيادة 34.0 في المائة، فالصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 28 في المائة، والصادرات البينية العربية بنسبة 22.9 في المائة. وقد نجم عن هذه الزيادات متفاوتة تغير في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية. فقد استمر تراجع حصة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك التجاري الأول بالنسبة لغالبية الدول العربية، من 18.2 في المائة في عام 2007 إلى 17.6 في المائة في عام 2008، كما تراجعت أيضاً حصة الصادرات العربية البينية بصورة طفيفة من 8.9 في المائة إلى 8.3 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي المقابل ارتفعت حصة الدول الآسيوية (باستثناء اليابان) من 35.2 في المائة على 37.7 في المائة، حيث شكلت الصين وحدها حصة 6.8 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 5.5 في المائة في عام 2007، الملحق (2/8).

وفيما يتعلق بمصادر الواردات، فقد شهدت هي الأخرى زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية. فقد سجلت قيمة الواردات العربية من باقي دول العالم أعلى نسبة زيادة بلغت 129.1 في المائة في عام 2008، وجاءت بعدها قيمة الواردات العربية من الصين بزيادة نسبتها 27.5 في المائة، كما ارتفعت الواردات البينية العربية بنسبة 22.2 في المائة، فالواردات العربية من الولايات المتحدة بنسبة 20.3 في المائة، والواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 17.6 في المائة، والواردات العربية من اليابان بنسبة 16.1 في المائة. وقد نجم عن الزيادة الضخمة في الواردات العربية من باقي دول العالم تراجع في الأهمية النسبية للواردات العربية من جميع شركائها التجاريين الرئيسيين. فبينما شكلت حصة الاتحاد الأوروبي 34.8 في المائة من الواردات الإجمالية العربية عام 2007 تراجعت إلى 31.0 في المائة في عام 2008، كذلك تراجعت حصة الولايات المتحدة من 9.4 في المائة إلى 8.5 في المائة، وحصة الدول الآسيوية من 31.8 في المائة إلى 28.6 في المائة، وحصة الواردات البينية من 12.1 في المائة إلى 11.1 في المائة. وفي المقابل ارتفعت حصة الواردات العربية من باقي دول العالم من 12.0 في المائة في عام 2007 إلى 20.8 في المائة في عام 2008، الشكل (1).

الشكل (1) : أهم الشركاء التجاريين للدول العربية
في عام 2008

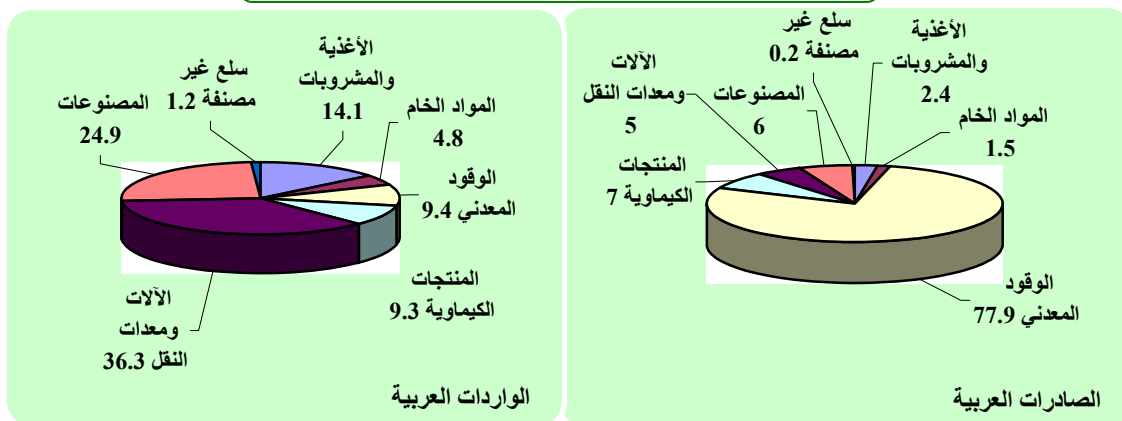


المصدر : الملحق (2/8).

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الإجمالية

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات العربية إلى زيادة طفيفة في الأهمية النسبية للوقود المعدني، حيث ارتفعت حصته لتبلغ نسبة 77.9 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 76.9 في المائة في العام السابق. وقد حلت المنتجات الكيماوية في المركز الثاني بدلاً من المصنوعات بحصة 7 في المائة في الصادرات الإجمالية في عام 2008، ثم جاءت المصنوعات في المركز الثالث بحصة انخفضت إلى 6 في المائة بعد أن كانت 7.3 في المائة في عام 2007، وأما الآلات ومعدات النقل فقد أتت في المرتبة الرابعة بنسبة 5 في المائة، وتبعتها الأغذية والمشروبات بحصة 2.4 في المائة، فالمواد الخام بحصة 1.5 في المائة، مع ارتفاع أو تراجع حصص هذه المجموعات بشكل طفيف عن مستوياتها في عام 2007، الشكل (2).

الشكل (2) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية
عام 2008



المصدر : الجدول رقم (2).

وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات العربية الإجمالية، فقد حافظت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول في الواردات العربية بحصة بلغت 36.3 في المائة بعد أن شكلت نسبة 36 في المائة في عام 2007، ثم المصنوعات بحصة بلغت 24.9 في المائة بعد أن كانت 25.4 في المائة في عام 2007، ثم الأغذية والمشروبات في المركز الثالث والتي ارتفعت حصتها إلى 14.1 في المائة بعد أن كانت 12.6 في المائة في العام السابق. كما حافظ الوقود المعدني على المركز الرابع رغم انخفاض حصته في الواردات العربية إلى 9.4 في المائة في عام 2008، بعد أن سجلت 10.3 في المائة في عام 2007، كما انخفضت حصة المنتجات الكيماوية إلى 9.3 في المائة مقابل 9.6 في المائة في العام السابق، وانخفضت أيضاً السلع غير المصنفة إلى 1.2 في المائة مقارنة مع 2.8 في المائة في الفترة ذاتها. أما حصة المواد الخام فقد ارتفعت من 3.3 في المائة إلى 4.8 في المائة، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية 2008-2004

(نسبة مئوية)

الواردات العربية					الصادرات العربية					
*2008	2007	2006	2005	2004	*2008	2007	2006	2005	2004	
14.1	12.6	11.7	12.2	12.8	2.4	2.8	2.4	2.8	3.1	الأغذية والمشروبات
4.8	3.3	5.0	5.0	5.1	1.5	1.1	2.1	2.2	2.6	المواد الخام
9.4	10.3	7.0	7.9	5.5	77.9	76.9	75.1	74.7	71.0	الوقود المعدني
9.3	9.6	7.8	8.2	8.4	7.0	6.1	4.0	3.2	4.1	المنتجات الكيماوية
36.3	36.0	38.3	36.4	36.9	5.0	4.9	4.1	3.6	4.3	الآلات ومعدات النقل
24.9	25.4	27.5	27.5	28.6	6.0	7.3	11.6	12.8	14.2	المصنوعات
1.2	2.8	2.7	2.8	2.7	0.2	1.0	0.7	0.7	0.7	سلع أخرى
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

* تقديرات أولية.

المصدر : - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009.
- مصادر وطنية أخرى، وتقديرات الجهات المعدة للتقرير.

التجارة البينية العربية

أداء التجارة البينية

سجل متوسط قيمة التجارة البينية⁽¹⁾ في عام 2008 زيادة بنسبة 22.5 في المائة، ليصل إلى حوالي 82.5 مليار دولار، وتعتبر نسبة الزيادة لعام 2008 أقل من متوسط الزيادة السنوية التي تحققت خلال الفترة 2004-2007 والتي تقدر

(1) يفترض نظرياً أن قيمة الواردات البينية العربية هي قيمة الصادرات البينية العربية نفسها زائدة تكاليف الشحن والتأمين (CIF). ولكن يلاحظ عملياً اختلاف هذه القيم حيث تظهر البيانات المجمعة من المصادر الوطنية أن قيمة الصادرات البينية أعلى من قيمة الواردات البينية على أساس (CIF). وتعزى هذه الاختلافات لأسباب عديدة مثل تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية وعدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز ضمن بيانات التجارة الخارجية، والاختلاف في توقيت التسجيل وتصنيف الصادرات والواردات على حدة. ولغرض تدليل تأثير الفوارق الإحصائية بين هذه الصادرات والواردات على الاتجاهات العامة للتجارة البينية، تم احتساب متوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ 2 للتوضيح والمساعدة على التحليل فقط.

بنسبة 25.8 في المائة. وارتفعت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 22.9 في المائة، لتبلغ 86.8 مليار دولار في نهاية عام 2008، في حين ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 22.2 في المائة لتصل إلى 78.2 مليار دولار، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
أداء التجارة البينية العربية
2008-2004

معدل التغير السنوي للفترة (2007-2004) %	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار)					
	2008 ⁽²⁾	2007	2006	2005	2004	2008 ⁽²⁾	2007	2006	2005	2004	
25.8	22.5	20.3	21.5	36.3	42.0	82.5	67.3	56.0	46.1	33.8	متوسط التجارة البينية العربية ⁽¹⁾
25.1	22.9	20.9	21.5	33.4	42.1	86.8	70.7	58.5	48.1	36.1	الصادرات البينية العربية
26.7	22.2	19.7	21.5	39.7	41.9	78.2	64.0	53.5	44.0	31.5	الواردات البينية العربية

(1) (الصادرات + الواردات ÷ 2).

(2) بيانات أولية.

المصدر : الملحق (3/8).

وعلى صعيد أداء الصادرات البينية للدول فرادى، سجل السودان أعلى زيادة في صادراته البينية في عام 2008 بنسبة 105.1 في المائة وقيمة 867.9 مليون دولار، مقارنة مع نحو 423 مليون دولار في عام 2007. ويلاحظ أن قرابة 80 في المائة من الزيادة في الصادرات البينية للسودان اتجهت إلى الإمارات. ولقد سجلت سبع دول هي ليبيا، الأردن، تونس، مصر، اليمن، المغرب والجزائر زيادات ملحوظة في صادراتها البينية وبدرجات متفاوتة تراوحت نسبتها بين 32.7 في المائة و66.1 في المائة. وسجلت ثمان دول أخرى وهي موريتانيا، الكويت، سورية، قطر، السعودية، الإمارات، البحرين ولبنان زيادات في صادراتها البينية تراوحت نسبتها بين 11.1 في المائة و23.7 في المائة. وسجلت عمان نمواً في صادراتها البينية بنسبة 4.2 في المائة، وهي تعتبر نسبة أقل بكثير من متوسط نسبة الزيادة السنوية في قيمة صادراتها البينية والتي بلغت نحو 32.4 في المائة خلال الفترة 2007-2004.

وفي المقابل، تراجع الصادرات البينية للعراق والصومال بنسبة 15.5 في المائة و4.5 في المائة على التوالي. ويلاحظ أن اتجاه الصادرات البينية للعراق⁽²⁾ اقتصر على ثلاث دول فقط (سورية، المغرب والأردن) خلال العام 2008، مع تراجع في القيمة المصدرة إلى كل من هذه الدول.

وفي جانب الواردات البينية للدول فرادى، سجلت تونس أعلى زيادة في وارداتها البينية بلغت ما نسبته 74.6 في المائة وقيمة 2.71 مليار دولار في عام 2008 مقارنة مع قيمة 1.55 مليار في العام السابق. ويلاحظ أن غالبية الزيادة في الواردات التونسية البينية في عام 2008 أتت من دولتين هما الجزائر وليبيا بمقدار مليار دولار. كما سجلت الواردات

(2) تتضمن الصادرات العراقية للدول العربية خلال الفترة 2008-2003 النفط الخام والكبريت والفوسفات (المصدر: البنك المركزي العراقي).

البينية للمغرب زيادة ملحوظة بلغت نسبة 47.7 في المائة، ويلاحظ أن الزيادة في الواردات المغربية أتت من عدد من الدول العربية وهي العراق والسعودية والإمارات والكويت ومصر وتونس. وسجلت أربع عشرة دولة عربية أخرى، هي الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، سورية، السودان، عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا واليمن زيادات متفاوتة في وارداتها البينية تراوحت بين 11.1 في المائة و31.0 في المائة خلال الفترة نفسها، إضافة إلى قطر التي سجلت وارداتها البينية زيادة بنسبة 8.1 في المائة، في حين تراجعت الواردات البينية للعراق بنسبة 5.6 في المائة والصومال بنسبة 1.7 في المائة، وبقيت الواردات البينية لجيبوتي تقريباً عند مستواها لعام 2007.

مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية

شكلت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية نسبة 8.3 في المائة في عام 2008، وذلك مقارنة مع 8.9 في المائة في العام السابق. وشكلت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية 11.1 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 12.1 في المائة في العام السابق. ويعزى تراجع أهمية الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية إلى أن نسبة الزيادة في قيمة الصادرات الإجمالية تجاوزت نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية. وقد حصل الأمر نفسه بالنسبة للواردات البينية التي انخفضت أيضاً حصتها في الواردات الإجمالية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية
2008-2004

(نسبة مئوية)						
متوسط الفترة 2008-2004	*2008	2007	2006	2005	2004	
8.7	8.3	8.9	8.6	8.6	9.0	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية
12.0	11.1	12.1	13.3	12.6	10.9	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية

* بيانات أولية.
المصدر : الملحقان (1/8) و(3/8).

وعلى صعيد الدول، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لإحدى عشرة دولة عربية بحصص أعلى من متوسط حصة الصادرات البينية (8.3 في المائة) في الصادرات الإجمالية العربية في عام 2008، حيث تتراوح هذه النسب بين 9.7 في المائة في تونس و75 في المائة في الصومال من صادراتها الإجمالية. وتشكل الأسواق العربية أهمية كبيرة بالنسبة لصادرات كل من لبنان والأردن، حيث تبلغ حصة صادراتهما إلى الدول العربية 47.0 في المائة و41.7 في المائة من صادراتهما الإجمالية على التوالي. أما حصة صادرات سورية إلى الدول العربية فقد تضاعفت أكثر من مرتين خلال الفترة 2008-2005 لتبلغ حوالي 40.1 في المائة من صادراتها الإجمالية في عام 2008. وتساهم الصادرات البينية لكل من موريتانيا وليبيا والجزائر والمغرب إلى الدول العربية بنسب متواضعة تتراوح بين 2.1 في المائة (ليبيا وموريتانيا) و3.7 في المائة (المغرب) من الصادرات الإجمالية لهذه الدول.

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول فرادى، تساهم واردات كل من البحرين والصومال واليمن إلى الدول العربية بحصة تتراوح بين 40.8 في المائة و46.9 في المائة من وارداتها الإجمالية، وبذلك تعتبر واردات هذه الدول من أكثر الدول العربية اعتماداً على الاستيراد من الأسواق العربية. وتساهم الواردات البينية في الواردات الإجمالية لتسع دول أخرى بحصص أعلى من متوسط حصة الواردات البينية (11.1 في المائة) في الواردات الإجمالية العربية، وتتراوح هذه الحصص بين 12.8 في المائة (المغرب) و33.5 في المائة (الأردن). وتعتبر الجزائر وليبيا والإمارات أقل الدول العربية اعتماداً على الاستيراد من الأسواق العربية، حيث تساهم وارداتها من بقية الدول العربية بحصة 3.2 في المائة و4.2 في المائة و4.9 في المائة في وارداتها الإجمالية على التوالي في عام 2008، الملحق (4/8).

اتجاهات التجارة البينية

يتركز معظم التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل عام في دول عربية متجاورة. وتشير البيانات لعام 2008 أن صادرات تونس تركزت في دولتين مجاورتين هما ليبيا والجزائر بنسبة 68 في المائة من صادراتها البينية، أما صادرات الجزائر البينية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس والمغرب ومصر بنسبة 89 في المائة، وتركزت الصادرات البينية لكل من قطر وعمان في الإمارات والسعودية بنسبة 87 في المائة و74 في المائة على التوالي. كما تركزت صادرات موريتانيا البينية في الجزائر بنسبة 51 في المائة، وصادرات اليمن في الإمارات بنسبة 61 في المائة. وتوصلت كل من السعودية وسورية والكويت ولبنان ومصر إلى توسيع اتجاهات صادراتها إلى عدد أكبر من الدول العربية، الملحقان (5/8) و(6/8).

وفي جانب اتجاهات الواردات البينية، فقد تركزت واردات الأردن من الدول العربية في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 65 في المائة، وتركزت واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 84 في المائة، وواردات قطر من الإمارات والسعودية بنسبة 74 في المائة، وواردات المغرب من السعودية بنسبة 53 في المائة، وواردات اليمن من الإمارات بنسبة 62 في المائة. ويعتبر لبنان أكثر الدول العربية تنوعاً في مصادر وارداته من الدول العربية، حيث يستورد من خمس دول عربية بنسب تتراوح بين 12.5 في المائة و23 في المائة من وارداته البينية.

الهيكل السلعي للتجارة البينية⁽³⁾

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية، عن زيادة الأهمية النسبية للوقود المعدني والمواد الخام حيث ارتفعت حصتهما من 58.9 في المائة في عام 2007 إلى 59.6 في المائة في عام 2008. وقد حلت الأغذية

(3) يفترض أن الهيكل السلعي للصادرات البينية هو نفسه الهيكل السلعي للواردات البينية، وعليه فقد تم الاعتماد في التحليل على الهيكل السلعي للصادرات البينية.

والمشروبات في المركز الثاني بحصة ارتفعت بصورة طفيفة من 13.0 في المائة إلى 13.3 في المائة في عام 2008. تلتها المصنوعات التي انخفضت حصتها من 13.0 في المائة إلى 12.5 في المائة، ثم حصة المنتجات الكيماوية التي ارتفعت من 9.5 في المائة إلى 10.1 في المائة، فالآلات ومعدات النقل التي انخفضت حصتها من 4.5 في المائة إلى 4.2 في المائة خلال الفترة نفسها، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
الهيكل السلعي للصادرات والواردات البيئية العربية
2008-2007

الواردات البيئية		الصادرات البيئية		
2008 ⁽¹⁾	2007	2008 ⁽¹⁾	2007	
57.2	52.7	59.6	58.9	المواد الخام والوقود المعدني
12.4	11.8	13.3	13.0	الأغذية والمشروبات
9.6	10.4	10.1	9.5	المنتجات الكيماوية
13.1	16.4	12.5	13.0	المصنوعات
7.4	6.9	4.2	4.5	الآلات ومعدات النقل
0.3	1.7	0.3	1.2	سلع غير مصنفة
100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

(1) بيانات أولية.
المصدر : الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009.
- مصادر وطنية أخرى، وتقديرات الجهات المعدة للتقرير.

تنافسية الصادرات العربية

مؤشرات التنوع والتركز السلعي⁽⁴⁾

انخفض مؤشر التنوع للصادرات العربية لعام 2007 مقارنة بالعام 2004، وذلك بالنسبة لإحدى عشرة دولة عربية هي الجزائر، مصر، ليبيا، السودان، تونس، موريتانيا، الأردن، المغرب، العراق، سورية واليمن. إلا أن مؤشر تنوع الصادرات في ثلاث دول عربية، وهي مصر، تونس والأردن اقترب من متوسط العالم (0.5)، مما يدل على زيادة تنوع الصادرات الوطنية لتلك الدول مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية. وفي المقابل ارتفع مؤشر تنوع الصادرات لعام 2007 مقارنة بعام 2004 للفترة ذاتها في تسع دول عربية أخرى هي جزر القمر، جيبوتي، البحرين، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، الإمارات، مما يدل على تباعد هيكل صادراتها عن هيكل الصادرات العالمية، غير أن هذا المؤشر تقريبي نظراً لأنه احتسب على أساس مجموعات سلعية رئيسية لا تعكس التنوع في عدد السلع المصدرة، الجدول رقم (6) والإطار رقم (1).

(4) تم احتساب مؤشرات التنوع والتركز بالاعتماد على البيانات المتوفرة للمجموعات السلعية على أساس رقمين من تصنيف النظام المنسق (HS-2digit).

الإطار رقم (1) مؤشرات تنافسية الصادرات

نتناول في هذا السياق ثلاثة مؤشرات مختارة في ضوء البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية.

مؤشر التنوع : يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركيز : يقابل مؤشر التنوع و يقيس درجة تركيز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمة مؤشر التركيز بين 0 و1، وترمز 1 إلى تركيز تام للصادرات الوطنية.

مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index: وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد للصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية.

وفيما يتعلق بمؤشر التركيز الذي يقابل مؤشر التنوع و يقيس درجة تركيز صادرات المجموعات السلعية في إجمالي الصادرات الوطنية، فلقد انخفض هذا المؤشر لعام 2007 مقارنة بالعام 2004 في خمس دول عربية هي المغرب، تونس، موريتانيا، سورية واليمن. إلا أن ست دول عربية وهي مصر، المغرب، تونس، الأردن، لبنان وسورية انخفض فيها مؤشر تركيز الصادرات مقارنة مع متوسط العالم لمؤشر التركيز (0.5)، وبالتالي فإن درجة تركيز الصادرات لتلك الدول لا تزال تعتبر منخفضة نسبياً.

وفي المقابل، ارتفع مؤشر التركيز في الإمارات والبحرين وأنه في ضوء الزيادة الكبيرة في الأهمية النسبية لصادراتهما النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، فقد يخفي ارتفاع هذا المؤشر التطورات التي طرأت على درجة تنوع الصادرات في السلع غير النفطية لهاتين الدولتين.

الجدول رقم (6)
تنافسية الصادرات العربية :
مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية و دول مختارة أخرى

الدول	2004		* 2007	
	مؤشر التنوع 1	مؤشر التركيز 2	مؤشر التنوع 1	مؤشر التركيز 2
جزر القمر	0.714	0.236	0.775	0.697
جيبوتي	0.894	0.510	0.939	0.590
الجزائر	0.870	0.980	0.841	0.982
مصر	0.583	0.275	0.568	0.384
ليبيا	0.844	0.948	0.828	0.967
المغرب	0.620	0.219	0.608	0.195
السودان	0.830	0.753	0.822	0.924
تونس	0.524	0.266	0.451	0.233
موريتانيا	0.947	0.626	0.821	0.577
البحرين	0.467	0.516	0.762	0.775
العراق	0.858	0.967	0.840	0.981
الأردن	0.606	0.175	0.552	0.175
الكويت	0.675	0.858	0.815	0.949
لبنان	0.513	0.154	0.654	0.184
عمان	0.497	0.556	0.665	0.779
قطر	0.640	0.722	0.771	0.885
السعودية	0.619	0.731	0.740	0.869
سوريه	0.728	0.646	0.613	0.364
الإمارات	0.626	0.425	0.655	0.707
اليمن	0.826	0.911	0.786	0.894
ماليزيا	0.359	0.357	0.328	0.317
سنغافورة	0.370	0.400	0.339	0.372
كوريا	0.322	0.297	0.345	0.274
العالم	0.000	0.069	0.000	0.079

المصدر: قاعدة بيانات خارطة التجارة الدولية التابع لمنظمة التجارة العالمية والاونكتاد حسب التصنيف السلعي لنظام المنسق لـ 97 سلعة (تصنيف ذو رقمين).

* المؤشرات :
(1) مؤشر التنوع $S_j = \frac{\sum_{i=1}^n |h_{ij} - h_i|}{2}$ ، حيث ان h_{ij} تمثل حصة صادرات السلعة z من إجمالي صادرات الدولة j ، h_i تمثل حصة صادرات السلعة z من إجمالي صادرات العالم

تتراوح قيمة مؤشر التنوع ما بين 0، و 1 ويقاس مدى الاختلاف هيكل صادرات الدولة z ومتوسط العالم ، حيث 1 تعني اختلاف كبير

(2) مؤشر التركيز $H_j = \frac{\sqrt{\sum (x_i - X)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$ ، حيث x_i صادرات السلعة z ، و X إجمالي صادرات السلعة z ، و n عدد السلع

تتراوح قيمة مؤشر التركيز ما بين 0 و 1 حيث تعني 1 تركيز تام.

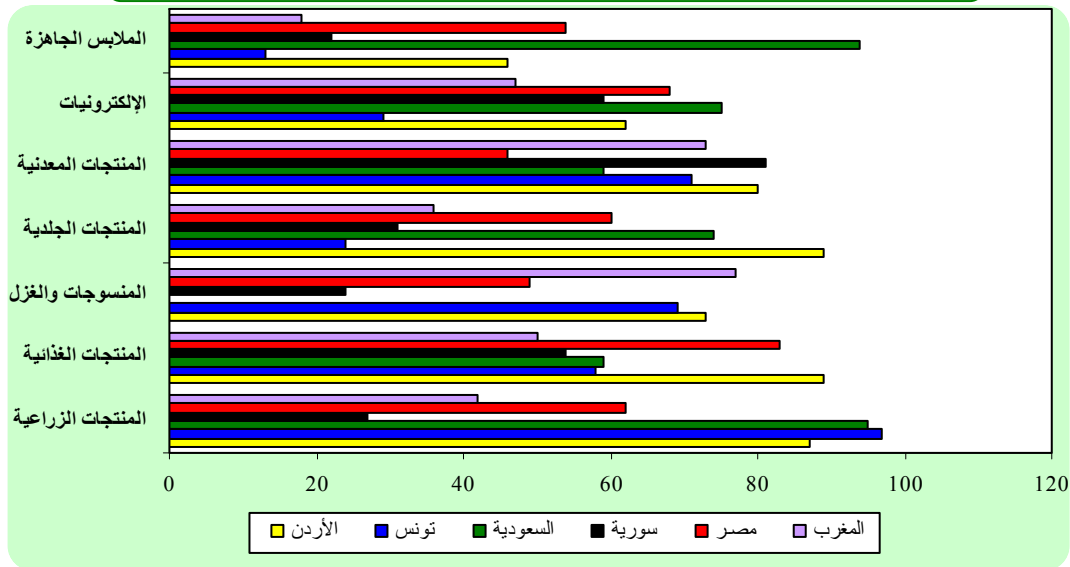
من جانب آخر، يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات العربية للمجموعات السلعية، وذلك من خلال استخدام المؤشر⁽⁵⁾ المركب لكفاءة التجارة، الذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية. ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول العربية المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مصدرة لأهم الأصناف السلعية في الصادرات العالمية وهي المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، المنسوجات، الملابس الجاهزة، المنتجات المعدنية، الإلكترونيات والمنتجات الجلدية.

(5) يقوم باحتساب مؤشر كفاءة التجارة العالمية (Trade Performance Index – TPI) مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأونكتاد.

بالنسبة للمنتجات الزراعية، تأتي سورية كأول دولة عربية وتحتل المرتبة رقم 27 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم يأتي المغرب كثاني دولة عربية وبالمرتبة 42 عالمياً في هذا المؤشر. وتأتي مصر، في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة 62 عالمياً، فالأردن المرتبة 87 عالمياً ولبنان المرتبة 88 عالمياً. أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة، يحتل المغرب المرتبة الأولى عربياً و50 عالمياً، ثم تأتي سورية في المرتبة الثانية عربياً و54 عالمياً، فتونس في المرتبة الثالثة عربياً و58 عالمياً، والسعودية في المرتبة الرابعة عربياً و59 عالمياً. أما بالنسبة للمنسوجات والغزل، تتصدر سورية الدول العربية وتحتل المرتبة رقم 24 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، تليها مصر التي تحتل المرتبة 49 عالمياً، فتونس بالمرتبة 69 عالمياً، والأردن بالمرتبة 73 والمغرب بالمرتبة 77 عالمياً.

وفيما يتعلق بالمنتجات الجلدية، تتصدر تونس قائمة الدول العربية المصدرة لها، وتحتل المرتبة 24 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي، ثم تليها سورية بالمرتبة 31 عالمياً فالمغرب بالمرتبة 36 عالمياً ومصر بالمرتبة 60 عالمياً. وفي المنتجات المعدنية، تتصدر البحرين قائمة الدول العربية وتحتل المرتبة 32 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تليها مصر التي تأتي في المرتبة 46 عالمياً، فالسعودية في المرتبة 59 عالمياً، وتونس في المرتبة 71 عالمياً. وبالنسبة للإلكترونيات تتصدر تونس الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 29 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم يأتي المغرب بالمرتبة 47 عالمياً، فمصر بالمرتبة 55 عالمياً وسورية بالمرتبة 59 عالمياً. أما بالنسبة للملابس الجاهزة، فتتصدر تونس قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 13 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة. ثم يأتي المغرب بالمرتبة 18 في الترتيب العالمي، وتأتي سورية في المرتبة الثالثة عربياً و22 عالمياً، فالأردن في المرتبة الرابعة عربياً و46 عالمياً، ومصر في المرتبة الخامسة عربياً و54 عالمياً، الملحق (7/8) والشكل (3).

الشكل (3): ترتيب تنافسية الصادرات السلعية لبعض الدول العربية في مؤشر كفاءة التجارة العالمية لعام 2006



المصدر : الملحق (7/8).

الأزمة المالية العالمية وتمويل التجارة العربية

شهد تمويل التجارة العربية تطورات هامة خلال عام 2008، فبالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية في الربع الأخير من عام 2008، وما ترتب عنه من انعكاسات سلبية على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المكون الرئيسي في الصادرات العربية الإجمالية، فقد أدى تفاقم الأزمة المالية العالمية منذ سبتمبر 2008 إلى شح السيولة في الأسواق المالية وتقلص التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة العالمية. ولقد تأثرت أيضاً التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة العربية إثر انكماش السيولة المتوفرة لدى المصارف العربية وعزوف هذه المصارف عن المخاطرة والتفريط في الموارد المالية المتاحة لديها. ولقد قام عدد من الدول العربية وكذلك مؤسسات التمويل العربية والإقليمية بتوفير التسهيلات الائتمانية لتمويل التجارة، ويقدم الإطار رقم (2) المزيد من الشرح.

الإطار رقم (2)

آثار الأزمة المالية العالمية على تمويل التجارة العربية

واجهت التجارة العالمية ومنها التجارة العربية صعوبات متزايدة منذ سبتمبر 2008 مع اختفاء مؤسسات مالية كبرى، وتوجه معظم المصارف العالمية إلى إعادة بناء قواعدها الرأسمالية بعد الخسائر التي تكبدتها من جراء الأزمة المالية وكذلك لمواجهة مخاطر مستقبلية متزايدة في ضوء التوقعات بدخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود، وقد أدى ذلك إلى شح السيولة في الأسواق العالمية. ومع الضغوط على السيولة بصفة عامة تضاعفت التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة الدولية.

وفيد تقرير لمنظمة التجارة العالمية* أن الطلب على تمويل تجارة الدول النامية والذي لم يقابله تمويل فعلي من قبل المؤسسات المالية يتراوح مقداره سنوياً ما بين 100 مليار دولار و300 مليار دولار. ولقد سارعت الجهود الدولية لتوفير السيولة للتجارة العالمية، حيث قام عدد من الدول النامية كالبرازيل، وكوريا، وجنوب إفريقيا، والهند واندونيسيا والأرجنتين بتقديم تسهيلات ائتمانية للمصارف العاملة فيها بصدد توفير السيولة لديها والاستجابة إلى طلبات تمويل تجارتها الخارجية. وتبذل حالياً مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية جهوداً حثيئة لتقديم الدعم اللازم، حيث ضاعفت مواردها المتاحة لتقديم التسهيلات الائتمانية للتجارة الدولية من حوالي 4 مليار دولار إلى 8 مليار دولار، وبما يسمح لها بتمويل 30 مليار دولار من الصفقات الصغيرة والمتوسطة للتجارة الدولية.

وبالنسبة للمنطقة العربية، فقد تأثرت التجارة العربية نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية، وانكماش السيولة المتوفرة لتمويل التجارة سواء في شكل الائتمان السابق للتصدير أو اللاحق للتصدير، وكذلك نتيجة لاستراتيجيات التقليل من المخاطر من جانب المصارف العربية وتركيزها على دعم قواعدها الرأسمالية. ولقد تزايدت صعوبات تمويل التجارة العربية في ضوء عزوف المصارف العاملة في الدول العربية عن المخاطرة والتفريط في الموارد المتاحة لديها، وارتفعت تكاليف تمويل التجارة، وتقلصت فترات السداد للتسهيلات التي تقدمها المصارف للتجارة الخارجية، وازدادت أيضاً شروط الضمانات التي يطلبها البنك من الزبون لتمويل الصادرات أو الواردات كاشتراط فتح خطابات الاعتماد المعزز لتمويل التجارة.

* WTO – Job (09) 30; March 2009.

ولقد قام عدد من الدول العربية كما تم استعراضه في الفصل السابع من هذا التقرير بضخ السيولة في الجهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الإقراض وتقديم التسهيلات بصورة عامة، بما في ذلك تمويل التجارة الخارجية. كذلك قام عدد من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية العاملة في مجال تمويل التجارة بتوفير التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة وزيادتها وذلك حرصاً منها على دعم قطاعات التصدير وتوفير الاحتياجات من السلع الإستراتيجية التي يتم استيرادها من الخارج. وفي هذا الصدد عقد على هامش اجتماعات مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية اجتماعات موازية للتنسيق بين برامج تمويل وضمان التجارة التابعة لها، تم خلالها وضع الأطر اللازمة لتعزيز التعاون وتضافر الجهود لتوفير التمويل والضمان للتجارة العربية بصورة متزايدة وذلك لمواجهة التحديات التي فرضتها الأزمة المالية.

التعاون الاقتصادي العربي مع الدول والتجمعات الاقتصادية

في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ومختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وقعت جامعة الدول العربية عدد من مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون لإنشاء منتديات مع تلك الدول والتجمعات، وتضمن معظم تلك الاتفاقيات أو المنتديات مختلف مجالات التعاون ومن بينها المجال الاقتصادي، إلا أن البعض الآخر ركز على الجانب الاقتصادي فقط، وهذه المنتديات والاتفاقيات كان لها أثر كبير على التعاون الاقتصادي مع تلك الدول وخاصة على التجارة والاستثمار، وفيما يلي أهم تلك الاتفاقيات والمنتديات :

التعاون العربي- الصيني

تم التوقيع على إقامة المنتدى العربي - الصيني في العام 2004، وهو يعد إطاراً للحوار والتعاون الجماعي بين الطرفين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، وذلك لإثراء مقومات العلاقات العربية الصينية وتوطيد وتوسيع التعاون العربي الصيني على مختلف المستويات وبشكل خاص في مجال التجارة والاستثمار، وإقامة مستوى جيد من علاقات الشراكة تتميز بالتكافؤ والتعاون الشامل، وقد تم عقد ثلاثة مؤتمرات لرجال الأعمال العرب والصينيين، منذ تأسيس المنتدى. ولقد انعكست نتائج هذا التعاون في تزايد حصة التجارة العربية مع الصين خلال الفترة 2004-2008، الملحق (2/8).

التعاون بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية

في إطار تعزيز العلاقات بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية، فقد انعقدت قمتان للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، القمة الأولى في برازيليا في العام 2005 وصدر عنها إعلان برازيليا، والقمة الثانية في الدوحة في عام 2009 صدر عنها إعلان الدوحة. ويمثل الإعلانان إطاراً راسخاً للتعاون في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والموارد المائية ومكافحة التصحر، والذي انعكس في شكل ايجابي على مستويات الاستثمار والتجارة بين الإقليمين.

التعاون العربي- الهندي

في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الهندية، تم توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين في عام 2008، لتأسيس المنتدى العربي الهندي الذي يهدف إلى تطوير العلاقات العربية الهندية إلى علاقات شراكة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

التعاون العربي - الأفريقي

تم توقيع اتفاقية عامة للتعاون بين جامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي في عام 2007 بالرياض، وقد تم تفعيل هذا التعاون من خلال عقد مؤتمر على مستوى كبار الخبراء حول "التنمية الزراعية والأمن الغذائي" خلال شهر أكتوبر 2008. ويجري التحضير لعقد القمة العربية الأفريقية الثانية خلال عام 2009، حيث تم الترحيب بإنشاء المنتدى العربي الإفريقي للتنمية (يعقد كل عامين) بناء على قرار رقم 428 القمة الأخيرة.